

النخب وجدلية الإعلام والحق الانتخابي: حدود التكامل ونقاط الاختلاف

The elite, the media issue, and the electoral right: the limits of agreement and the areas of disagreement

مبروك كاهي*

Kahi Mebrouk

جامعة ورقلة - الجزائر-

University of Ouargla -Algeria-

Kahi30@live.fr

تاريخ الاستلام
Submission date
18/11/2022

تاريخ القبول للنشر
Acceptance date
08/05/2023

تاريخ النشر
Publication date
31/05/2023

ملخص:

تحاول الدراسة تسليط الضوء على جدلية النخب و الإعلام والحق الانتخابي، وأيهما يصنع الآخر، هل النخب هي من تصنع الإعلام، أم الإعلام هو من يصنع النخب، أما الشق الثاني من الدراسة فهو يتناول الحق لإعلامي، ومن خلال الدراسة المقدمة والتي توصلت إلى عديد النتائج، وأبرزت أن تطور وسائل الإعلام ودخول وسائط التواصل الاجتماعي، سمح للنخب بالبروز أكثر وكسر الاحتكار السلطوي، سيما في المواعيد الانتخابية الكبرى، والتعبير عن مواقفهم وأفكارهم ومخاطبة الجماهير، مما سمح بإعطاء الحق الانتخابي القدسية التي كان يحتاجها، سيما في الدول الشمولية، لتعطيه هذه الجدلية الزخم الانتخابي الحقيقي. الكلمات المفتاحية: النخب، الإعلام، الانتخاب، السلطة، النظام.

Abstract:

This study is seeking to shed light on the controversy over the correlation between the media and the electoral right, does one made the other. This contribution has depicted therefore, how the right to information has evolved, along with the prevalence of social networking platforms, which has opened the doors for new elites to emerge, beyond the dominant conventional authorities. However, the emerging elite has become increasingly vocal in the public sphere, by addressing to their audience and expressing their views, to the extent that enable people to reevaluate the electoral right even within the authoritarian regimes.

Keywords: Elites; Media; Election; Authority; Democracy.

* المؤلف المراسل

مقدمة

لقد عرفت البشرية مفهوم السلطة منذ أن عرفت معنى التجمع ومعها ارتبط مفهوم السلطة بعدة نظريات أسبقها نظرية الحق الإلهي، إلا أن مفهوم السلطة كان يرتبط بمفهوم النخبة، أي أن من يتولى السلطة هم خيرة المجتمع، وأمام تقدم الأزمنة الاجتماعية للمجتمعات البشرية، فإن مفهوم السلطة لم يعد قادرا بتفسيره بنظريات الحق الإلهي والنظريات التي تفرعت عنها التي تبرر بقاء السلطة في يد نخبة دون أخرى، وأمام هذه المتغيرات فقد تم طرح مفهوم التداول على السلطة والآليات المؤطرة والمنظمة لهذا التداول.

ومن خلال ما سبق يتضح أن مفهوم النخبة وارتباطه بالسلطة كان سابقا لمفهوم التداول والآليات المؤطرة المتمثلة في الانتخابات التي تمثل آخر ما توصل له العقل البشري وأجمع عليه المجتمع كحل توافقي لضمان انتقال السلطة بطريقة سلمية وسلسة، لكن ومع اتساع المجتمعات البشرية وتعدد حاجياتها، كانت الضرورة لإيجاد وسيلة لإيصال صوت النخب خارج السلطة للمجتمع والسلطة، فكان الاعلام أفضل وسيلة لا سيما في الاستحقاقات الانتخابية، ومعه فقد طرحت حدود العلاقة بين هذه المتغيرات الثلاثة (النخب، الاعلام، الانتخابات) عدة إشكاليات أساسية هل تكامل النخب والاعلام يساهم في إنجاح الانتخابات؟ وهل الاعلام بإمكانه أن يصنع نخب بديلة بعيدا عن التقاليد الاجتماعية؟ وماهي حدود المسؤولية الإعلامية اتجاه المجتمع في استضافة النخب المجتمعية الحقيقية، وكيف تساهم في إنجاح الانتخابات؟

ولمعالجة هذه الدراسة سوف يتم الاعتماد على بعض المناهج منها المنهج التاريخي، لتتبع ظاهرة السلطة والنخبة وظهور مفهوم التداول والتوافق على الانتخاب كآلية حقيقية، والمنهج المقارن، إضافة إلى مدخل النخبة والاقتراب القانوني لتحديد حدود العلاقة القانونية بين المتغيرات الثلاث السالفة الذكر، والاقتراب الوظيفي والاقتراب الاتصالي، وبعض الأدوات المنهجية التي سوف تساعد في فهم الإشكالية المطروحة ووجود تفسيرات علمية لفهمها.

المبحث الأول:

النخب والانتخاب كآلية للانتقال السلمي والسلس للسلطة

منذ بداية العصر الحديث شكلت النخبة كفاطرة أساسية لقيادة المجتمع، وإعطاء تصور حقيقي لواقع الدولة وكيفية التداول على السلطة وإنهاء القطيعة مع ممارسات القرون الوسطى حيث تحالفت السلطة مع الكنيسة لتبرير بقاءها وعدم تداولها، إن هذا الشكل سبب صدام مباشر ووضع غير مرغوب فيه وغير ملائم مع الدولة القومية أو الوطنية، التي تجعل ولاء الفرد

للوطن بالدرجة الأولى للوطن وليس للملك، ومعه تغير مفهوم السلطة وكيفية الوصول إليها وتداولها بين النخب المجتمعية¹.

وتجلى النخب المجتمعية في إعطاء تصور حقيقي للسلطة مع فلاسفة عصر الأنوار، الذين أعطوا تفسيراً لمفهوم السلطة وكيفية الوصول إليها ومبرر بقاءها عند طرف، ومبررات اسقاطها وفق عقد اجتماعي يلزم الطرفين، السلطة الحاكمة والنخب المجتمعية، ووفق هذا المنظور فقد تم تقديم ثلاثة مبررات للسلطة.

حيث يرى توماس هوبز أن على الجميع ان يقدموا تنازل للتام للسلطة وأن يخضعوا لها كلية، ويعطي هذا التبرير أن السلطة الحاكمة هي الضامن الأساسي لحماية الأفراد من حياة الطبيعة الأولى التي تسودها الأنانية وأن الأفراد سوف يعيشون في خوف دائم في غياب السلطة، بفعل الأنانية التي تطبع الحياة الطبيعية، ويرى هوبز أنه حتى ولو السلطة ارتكبت العديد من الأخطاء بفعل العاطفة فإنه يمكن تجاوزها الأهم بقاء السلطة وعدم محاسبتها على أخطاءها، وهو ما يفسر النخب الحاكمة وتمسكها بها الطرح الذي يضمن بقاء السلطة وعدم محاسبتها على أخطاءها، مما جعلها عرضة لعدد الانتقادات وفي بعض الحالات الانتفاضات والثورات وعدم الاستقرار المجتمعي، فغياب عامل المحاسبة في العقد فتح للسلطة الحاكمة باب الديكتاتورية والانفراد بالحكم وتغليب الذاتية وعلى المصلحة العامة، الأمر الذي جعل اعتقاد "هوبز" بسد باب الأنانية الموجودة في الحالة الطبيعية تترسخ وتصبح مقننة في عقده للسلطة الحاكمة².

بينما يرى جون لوك أهمية أخلاق الحياة السياسية، بحيث يتفق مع سابقه على ضرورة الخروج من الحياة الطبيعية التي تتسم بالأنانية، والتي يكون فيها الجميع خائف على مصالحه، وضرورة قيام السلطة الحاكمة، التي تضمن عدم وقوع الجميع في حرب ضد بعضهم البعض، لكن جون لوك يرى على أهمية تحمل السلطة الحاكمة لمسؤولياتها إزاء الأخطاء المرتكبة أمام النخب المجتمعية التي تنازلت لها عن كامل صلاحياتها وحرّياتها، وهنا يتضح معارضة جون لوك لمفهوم السلطة المطلقة التي نادى بها هوبز، على اعتبار ان السلطة المطلقة هي مفسدة مطلقة، ويعطي للفرد مقاومة السلطة في حال اخلاها بالتزاماتها أو وقوعها في أخطاء من شأنها الاضرار بمصلحه، وهنا يعطي للسلطة قدر من الالتزام لكن غير كاف فمبرر الخروج لا يعني اسقاط السلطة وجعلها متداولة بين النخب وإنما من أجل المعارضة وحثها على تحمل مسؤولياتها، بعكس ما ذهب إليه هوبز في تصوره³.

بينما يرى جون جاك روسو أن تزايد المجتمعات البشرية وتزايد الحاجيات لا سيما الاقتصادية منها مع كبر المجتمعات وتعارض هذه المصالح وتضاربها مع بعضها البعض، وظهور ما يعرف بالملكية الخاصة وبروز الجشع المرافق لها في ظل غياب القانون الناظم للنشاطات الاقتصادية وتنظيم حياتهم اليومية، فكانت الحاجة للأفراد الذين يصفهم جون جاك روسو بالأنانيين والجشعين، أن يتنازل كل فرد منهم عن جزء من حريته من أجل قيام السلطة، الأخيرة هي التي تحمي ملكيات الافراد وتحافظ عليها، وفي مقابل هذا الالتزام تتمتع السلطة بصلاحيات واسعة، لكن وفي حال الإخلال ببنود العقد وعدم تمكنها من حماية ملكيات الأفراد فإنه من حقهم إسقاط هذه السلطة لأنها فاشلة وإقامة سلطة جديدة قادرة على أداء المهمة وفق العقد المبرم.⁴

ومن خلال ما تم ذكره من نظريات العقد الاجتماعي يلاحظ التباين في صيغة العقد بين النخب والسلطة ومبرر بقاء الأخيرة، لكن وفي المقابل فإن فلاسفة الأنوار قدموا تصور لقيام السلطة لكن لم يوضحوا الآلية التي بموجبها تنتقل السلطة، لكن وفي المقابل فإن هذه التصورات أعطت الأسس الثلاث الرئيسية للأنظمة الديمقراطية الغربية، والتي ومع ظهور آلية الانتخاب جعلت منها من تصور فلسفي إلى فعل ديمقراطي حقيقي، فتصور هوبز للسلطة المطلقة التي يتنازل فيها الناس عن كامل حرياتهم، أنتجت لنا النظام الرئاسي الأمريكي، بحيث أن الناخبين الذين ينتخبون الرئيس يتنازلون عن كامل صلاحياتهم ويكون الرئيس ذو صلاحيات واسعة ولا توجد أي سلطة تحاسبه عن أخطائه وتجاوزاته، على اعتبار انه الضامن في المحافظة على حياة الأفراد من عودة الطبيعة الأولى التي تمتاز بالهمجية والأنانية، أما تصور جون لوك فأنتج نظام شبه رئاسي الموجود في فرنسا، بحيث أن الجميع يتنازل عن صلاحياته لصالح السلطة، لكن هذه السلطة تتحمل بعضا من مسؤولياتها، ولكن هذا لا يسقطها فهي تقدم بديل كإسقاط الحكومة دون السلطة التي انتخبها الافراد، أما التصور الثالث الذي قدمه جون جاك روسو فهو يتجلى في النظام البرلماني البريطاني، بحيث ان الأفراد ينتخبون ممثلهم في البرلمان الذي تتشكل من الحكومة او السلطة الحاكمة التي تتولى رعاية مصالح الأفراد وفي حال اخلالها بالتزاماتها فإنه يتم سحب الثقة عنها وإسقاطها والعمل على انتخابات جديدة تفضي الى سلطة جديدة تعمل على رعاية شؤون الأفراد ومصالحهم الحيوية. وبهذا تكون النخبة قد أعطت تصور لمفهوم السلطة القائم على العقد بين النخب الجمعية والنخب الحاكمة، كما أن آلية الانتخاب هي من جعلت هذا التصور أمر واقعي حقيقي وليس تصور فلسفي ميتافيزيقي.

هذا ولا بد ان يواكب انتخاب السلطة انتقال سلمي وسلس من نخبة إلى أخرى أو بقاءها في ذات النخبة بعيدا عن الانزلاقات التي تؤدي الى عنف مجتمعي وما يصاحبه من انعدام للاستقرار في النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية وحتى الأخلاقية القيمة، وعليه كانت الحاجة لتفعيل ميكانزمات تدعم الانتخابات وتضمن الانتقال السلمي والسلس للسلطة، ويمكن ابراز هذه الضمانات فيما يلي:

دعم المواد القانونية وتكريسها دستوريا وجعلها الفيصل والاحتكام اليها عند الضرورة، فالعملية الانتخابية هي بالأساس ترجمة لمواد دستورية اتفق عليها الأفراد كأساس أو كقاعدة للعبة الديمقراطية، وهذه المواد القانونية لا يجب أن تكون جامدة، أو صعبة الفهم والتفسير أو بعيدة عن الواقع الحقيقي المجتمعي ولا تتماشى مع خصوصيته، ويجب أن تكون مرنة وتتكيف مع الظروف المتجددة، وبهذا يتم تفادي أي تقاطع أو تصادم بين العملية الانتخابية والمواد القانونية التي تركز عليها.

تكريس العملية الديمقراطية بين النخب الاجتماعية وجعلها قاعدة وعادة متكررة، وليس حالة استثنائية، ولا يتم هذا إلا بوضع زمن محدد ومدروس بدقة للموعد الانتخابي معه يتوعد الأفراد وتصبح سلوك مجتمعي، وليس حالة استثنائية تعبر عن لحظة عاطفية عابرة، وهو ما يقع لعدد من دول العالم الثالث، حيث تبدأ العملية الانتخابية في بادئ الامر بشكل جارف ثم معها يبدأ ما يعرف بالعزوف الانتخابي لسبب وآخر وهو ما يمس بمصداقية العمل الانتخابي والسلوك الديمقراطي ومعه تبدأ الممارسات القديمة في ظل النظم الشمولية بالتشكل والعودة.

دور النخب المجتمعية في توعية الأفراد باحترام العملية الانتخابية وافرازات الصندوق، وتأكيده على العملية الانتخابية كأداة للتغيير، ولا يجب أن يتوقف دورها عند التوعية فحسب، بل يجب ان تشارك في الانتخابات بالترشح وتقديم البرامج والتنافس على السلطة، فالنخب هي من تكون القاطرة وتعطي المثل في احترام افرازات الصندوق، وجعل المواعيد الانتخابية كأساس للتغيير واحرام مخرجاتها وبذلك تضمن الانتقال السلمي والسلس للسلطة.

المؤسسات الدستورية، وهي الضامن الرئيسي للانتقال السلمي والسلس للسلطة، بدونها قد تواجه العملية الانتخابية عدة صعوبات قد تطيح بالعملية الديمقراطية من أساسها وتكرس للفعل الشمولي، وهذه المؤسسات تستمد قوتها من قوة القانون والصلاحيات الموكلة لها من جهة، ومن جهة أخرى من قوة النخب التي تشرف على إدارتها وتمثيلها، وهذه المؤسسات

غالبا ما تكون ممثلة في المؤسسة البرلمانية، أو المحكمة العليا أو الدستورية في بعض النظم، أو المجلس الدستوري، وفي حال ضعف أدائها فإنها سوف تتحول إلى مؤسسات صورية.

المطلب الأول: الإعلام والنخبة جدلية الصناعة والتبعية وحدود المسؤولية.

الإعلام والنخبة جدليتان متلازمتان، بحيث لا يمكن أن يكون اعلام بدون نخبة، كما لا يمكن تصور نخبة بدون اعلام، لكن تبقى الجدلية أيهما يؤثر على الآخر، فالإعلام ظاهرة قديمة، نشأت مع نشأة وظهور المجتمعات البشرية، واتخذ عدة أنواع وعدة طرق وكان غالبا ما يتزامن مع حدث معين، وكان في تلك الفترة مرتبط بالنخبة، أي النخبة وباستخدام الإعلام تنقل تصوراتها للمجتمع، فعلى سبيل المثال وفي المجتمعات القديمة كان قرع الطبول كأداة اعلام هو بمثابة نقل قرار النخبة اعلان الحرب أو بداية موسم الحرث أو نقل انشغال ما، وفي حالات أخرى عن انتقال السلطة، من نخبة إلى أخرى⁵.

ويمكن القول أن الامر استمر العمل به إلى غاية القرن السابع عشر عندما الثورة الإعلامية وبداية ترسيخ الفكرة الانتخابية، ويمكن القول أنه قبل هذه الفترة كان الاعلام تابع للنخبة، رغم أسبقيته وظهوره مع المجتمع البشري وكان سابق لظهور مفهوم السلطة، فالإعلام كان أداة تواصل قبل كل شيء، ويمكن حصر أسباب فقدان الاعلام لدوره الأساسي في هذه الفترة إلى الأسباب التالية:

- موضوع السلطة كان محسوما سلفا بين النخب الحاكمة والأفراد ينتظرون النتيجة، وهذا الحسم اعتمد النخب في تلك الفترة على نظرية الحق الإلهي، أن الفرد الحاكم الممتلك للسلطة هو بمثابة الاله، وفي حال رحيله تنتقل السلطة بطريقة آلية إلى سلفه باعتباره هو الآخر إله أيضا، ثم تطور الأمر إلى نظرية التفويض الإلهي مع تطور المجتمعات البشرية وحاجة المجتمع إلى مبررات أكثر اقناعا تتماشى وتطور العقل البشري، فالإعلام كان ضعيفا، ولم يكن ليؤثر على آلية انتقال السلطة، بل كان إجراء روتيني يتم تبليغ بموجبه الأفراد لمن آلت واستقرت عنده السلطة.

- انحصار مفهوم النخبة في فئة معينة جدا من المجتمع، ووجود حواجز اتصالية بينهما، الأمر الذي جعل دور الاعلام هامشيا، فالنخبة كانت تخاطب نفسها، باعتبارها طبقة نبيلة، وسامية لا تتساوى مع باقي أفراد المجتمع، فكان الاعلام هامشيا.

- ارتباط الاعلام بتفكير وتصور السلطة الحاكمة جعل جميع رسائله في اتجاه واحد من الأعلى إلى الأسفل، وإن كان افقيا فهو لإشاعة تصور السلطة بين جميع افراد المجتمع، بحيث يمكن تسميته بالإعلام النازل.

- احتكار الاعلام في فترة زمنية لدى فئة معينة سيما القرون الوسطى من قبل السلطة الكنسية، جعلت منه كأداة للحفاظ على مكاسبها، وجعلها في مركز قوة وسطي بين المجتمع والسلطة الحاكمة.

لكن ومع تطور المجتمع البشري وتطور الاعلام وظهور ما يعرف بالصحف المكتوبة التي تنقل النخبة كامل أفكارها للمجتمع، تغير دور الاعلام، وأصبح يلعب دورا فاعلا في الحياة الاجتماعية ويؤثر على توجه السلطة وانصاعها لمطالب النخبة التي تمثل المجتمع وليس السلطة، ويبرز هذا جليا مع الثورة الفرنسية، حيث لعب الاعلام دورا بارزا في توعية الجماهير وحثهم على المطالبة بحقوقهم، وجعل الانتخاب كآلية حقيقية للتمثيل الشعبي.

وبعد الحرب العالمية وتشكل النظام العالمي الحالي، أين أصبح للنخبة اهتمام أكبر بالسلطة سواء في دول العالم الثالث أو الدول المتقدمة، ومع تزايد هذا الاهتمام أخذ الاعلام مكانة مميزة في كل نظام، فدول العالم الثالث وبالأخص الشمولية والدكتاتورية كان الاعلام وسيلة هامة ضمن مشروعها الأيديولوجي، حيث كانت النخب الحاكمة في الأنظمة الشمولية تستخدم الاعلام الوطني بجميع مكوناته لإنجاح الاستحقاقات الانتخابية، والتي عادة ما تكون عبارة عن استفتاء لصالح خيار معين تعمل السلطة والنخب الحاكمة على توجيه الجماهير نحوه، ومن ثم يتم الترويج عبر مختلف الوسائل الإعلامية لنجاح العملية الانتخابية والانتصار للخيار السلطوي المدعوم شعبيا، أما النخب المجتمعية التي تخالف إرادة السلطة وتوجهها الانتخابي فإنها تجد نفسها محرومة من أي منبر إعلامي يمكنها أن تقدم عبره وجهة نظرها، بل فهي تجد نفسها متهمه بعرقلة المشروع الوطني ويكون الإعلام موجه ضدها، فالاعلام الانتخابي في الأنظمة الشمولية هو اعلام موجه، ومرتبط بايديولوجية معينة تخدم السلطة الحاكمة وتضمن بقاءها وهذا الاعلام ذاته يجعل من الانتخاب عبارة عن فعل صوري لا يغير من العملية السياسية بقدر ما يكون مبرر لبقاء السلطة، وإقناع الجماهير بها⁶.

بينما في الدول الغربية فإن الاعلام والنخبة أخذوا دورا تصاعديا بعد الحرب العالمية الثانية، ولعبت النخب في تلك الدول دورا بارزا في توعية الجماهير بأهمية الاستحقاقات الانتخابية وتأكد على مكسب الديمقراطية الليبرالية الغربية، التي واجهت المعسكر الشيوعي

كتهديد لبقائها واستمرارها، وكانت الاستحقاقات الانتخابية فرصة للنخب الغربية لتجسيد آرائها وتطلعاتها على أرض الواقع، فلم تكن تكتفي بالنقد عبر وسائل الاعلام المختلفة، المرئية والمسموعة وحتى المكتوبة، وبعكس المعسكر الشرقي الذي اقتصر دور النخبة على دعم التوجهات الايدولوجية للسلطة ودعم بقاء قيادتها عبر وسائل الاعلام المختلفة، فإن الامر في الأنظمة الغربية الانتخابات كانت فرصة لصعود نخبة وتراجع أخرى، في انتقال سلمي وسلس للسلطة عبر مؤسسات دستورية قوية تكفل هذا الانتقال بما يضمن تحقيق الأهداف المجتمعية.

ودور النخبة في المجتمعات الغربية لا يبدأ فقط عندما يقترب الاستحقاق الانتخابي، وينتهي مع انتهاء هذا الحدث، فهو يمتاز بالاستمرارية ومواكبة وسائل الاعلام التي تنقل انشغالاتها وتصوراتها سواء للسلطة الحاكمة أو المجتمع، ومن جهة أخرى وإضافة الى الاستمرارية فهو يتميز بالتجديد، أي تطرح أفكار جديدة مختلفة كلية عن تلك التي طرحت في استحقاق سابق، وهذا استجابة للتغيرات التي تطرأ على البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الدولية للنظام، فالنخب الغربية هي نخب منفتحة على البيئتين الداخلية والخارجية ولهذا فأفكارها تمتاز بالتجديد، أيضا القدرة على إيصال الأفكار باستخدام وسائل الاعلام المتاحة والممكنة، وعادة ما تكون بسيطة وسهلة الفهم ومتاحة التطبيق، ومن بين جميع الخصائص للنخبة الغربية هو تنوعها وعدم ارتباطها بإيديولوجية واحدة موجهة، فقد تكون النخب الاشتراكية ونخب ماركسية ونخب رأسمالية ونخب ليبرالية وأخرى اجتماعية داخل النظام الواحد وتتاح لهم الجميع الفرصة للتحدث عبر وسائل الاعلام دون مصادرة أي رأي في ظل احترام القانون والاحترام المتبادل، والاستحقاق الانتخابي هو الفاصل وما يفرزه الصندوق وما يقرره الناخب، هذا التنوع يحيلنا إلى مفهوم الاستقلالية التي تمتاز به النخب الغربية، الاستقلالية الفكرية من حيث تنوع الأفكار والمدارس والآراء التي تتبناها، واستقلالية عن نهج السلطة وخطها الإيديولوجي فهي نخب متحررة، وتدافع عن طرحها الذاتي، هذه الجراة جعلتها تملك القدرة على التأثير في الجماهير وجعل نتيجة الاستحقاق الانتخابي غير محسومة سلفا، والتنافس قد يستمر حتى ما بعد اعلان النتائج الجزئية وانتظار الإعلان النهائي، كما أن النخب في الأنظمة الغربية تتخذ عدة ألوان وتتقوى من منابع مختلفة، فإن الإعلام أيضا هو إعلام منفتح ومتعدد ومتنوع وليس كما هو الحال في الأنظمة الشمولية والتسلطية، بحيث يمكن أن نجد وسائل إعلام يسارية تدعم الطرح الاجتماعي، وأخرى يمينية، ومنها المتطرف وأخرى معتدلة، أي تعكس التنوع النخبوي للمجتمعات الغربية، ووسائل الإعلام تعالج الاستحقاق الانتخابي من عدة زوايا

وتقدم العديد من وجهات النظر المختلفة ومنفتحة على جميع النخب دون أي اقصاء، وتتمتع بالاستقلالية والحرية في طرح الفكر وتبنيه والموقف من الاستحقاق الانتخابي.

المطلب الثاني: النخب والميديا الجديدة (وسائل التواصل الاجتماعي)

منذ انطلاق الموجة الثالثة للديمقراطية في نهاية القرن الماضي ومعها تفكك المعسكر الشرقي، وبداية النظم الشمولية مباشرة إصلاحات عميقة وجذرية على أنظمتها السياسية، إلا أنها أبتت على قبضتها على مختلف وسائل الاعلام المختلفة، التي كان دورها دعم الخط الأيديولوجي للسلطة ليتحول إلى تهمين ما تقوم به هذه السلط الشمولية من إصلاحات سيما في الاستحقاقات الانتخابية التي بقت شكلية والنتيجة محسومة، فقط ما تغير وجود لاعبين غير متنافسين على الوصول الى السلطة بقدر ما كانت مهمتهم المساهمة في صنع الديكور الانتخابي⁷.

وأمام احتكار السلطة لوسائل الاعلام المختلفة وتحكمها من خلال آلية التمويل، لم تجد النخب المخالفة والمعارضة للنهج السلطوي أي وسيلة للتعبير عن رأيها، وكان متنفسها الوحيد القنوات الفضائية التي انتشرت وغزت العديد من البيوت، للتعبير عن رأيها وإيصال فكرها لمجتمعاتها المحلية، لكن الأمر لم يكن كاف سيما من حيث الوقت إذ أن هذه القنوات هي أجنبية بالأساس ولا تهتم بأمور الدول إلا ما كان مهما، وتخصص حيزا زمنيا لمزور هذه النخب للإدلاء ببعض أفكارها وليس كلها فالوقت لا يتيح، كما أن وسائل الاعلام الأجنبية تختار بعض النخب وليس كلها، وفي بعض الأحيان تركز على الأشخاص أكثر من تركيزها على الأفكار التي يحملونها من منطلق تجاري، فالقنوات والصحف الأجنبية هي وسائل اعلام ربحية تأخذ بعين الاعتبار نسبة المشاهدة والضيوف الذين يمكنهم رفع هذه النسبة، ومعدلات بيع الجرائد والصحف، والعائق الأهم أن هذه القنوات والصحف الأجنبية يمكن وصفها بالمزاجية، فعندما تكون الأنظمة الشمولية على علاقة جيدة بالدول الأم لهذه وسائل الإعلام الأجنبية فإنها لا تتناول تعثرات واخفاقات العملية الانتخابية، كما أن النخب يكون تدخلها جد محدود في وقت زمني ضيق، فالعملية الهدف منها الإشادة والتهمين أكثر منها انتقاد للأداء الديمقراطي، وهناك دول لا تقوم فيها أي عملية انتخابية ومع ذلك لا تتعرض للانتقاد ويتم حجب نخبها عن الظهور، وفي مقابل الأنظمة الشمولية التي تكون في تعارض مصالح مع الدول الأم للقنوات الأجنبية، فإن حدة الانتقاد تكون حادة وتزداد حدة عقب أي استحقاق انتخابي، بل وتعمل على هدم أي نية حقيقية للإصلاح، ولا تعمل على تهمين الاستحقاق الانتخابي حتى ولو كان بمستوى مقبول من

الشفافية، فهذه القنوات الأجنبية تضع المصالح في الاعتبار الأول على الأداء الانتخابي، ويزداد مرور النخب فيها مع وقت كافٍ لتوجيه الانتقاد بشكل لاذع جدا.

وأمام هذين الخيارين الصعبين للنخبة، لوسائل اعلام محلية تابعة أو تحت وصاية السلطة الحاكمة، التي ترفض نشر أفكارها وآرائها سيما في الاستحقاقات الانتخابية، وخيار وسائل الاعلام الأجنبية التي تتصف بالمزاجية، لم تتمكن هذه النخب من نقل أفكارها بالشكل الذي تريده والحرية التي تحتاجها، فقد كانت اما محاصرة ومقاطعة، واما موجهة، لكن ومع ظهور الثورة الرقمية ووسائل الاتصال الحديثة تغيرت الأمور لصالح النخبة.

ومع مطلع الألفية الجديدة كانت المدونات وظهور ما يعرف بالمدونين، الأثر الكبير على توجهات النخب وتعبير عن رأيها وفكرها بكل حرية، وفي أي وقت ومن أي مكان، وسهولة انتشارها ووصولها إلى فئات واسعة من المجتمع مع انتشار الشبكة العنكبوتية، فالمدونات كانت بعيدة عن مقصات السلطة الشمولية، لم تكن لها سيطرة ولا ارتباط مالي يقيدها، وغير خاضعة لمزاجية وسائل الاعلام الأجنبية، فكانت المدونات متنفس النخبة للتعبير عن آرائهم وأفكارهم اتجاه القضايا المحلية والدولية سيما الاستحقاقات الانتخابية، وهذه المدونات كسرت الاحتكار النخبوي للظهور في وسائل الاعلام، بحيث أتاحت للجميع التعبير عن أفكارهم وترك المجتمع أو الأفراد حكم اتباع الأفكار المناسبة والاعتناع بها⁸.

وإضافة إلى ما سبق فلقد وأكبت الثورة الرقمية التكنولوجية ظهور وسائل التواصل الاجتماعي بمختلف أنواعها، (الفيس بوك، تويتر، انسغرام، يوتيوب.....)، حيث شكلت نقلة نوعية لعلاقة النخبة بالإعلام واقتربه من المجتمع أكثر، فقد كانت وسائل التواصل الاجتماعي أكثر استقطابا للجماهير وتناول الرأي العام، فقد كان فرصة مناسبة للنخبة لمخاطبة الجماهير بها والعمل على تنويرها، وتحسيسها بالقضايا الوطنية سيما الاستحقاقات الانتخابية اما بتوجيهها وحثها على ادراك حقوقها أو تنويرها بالليات المعارضة ومعاينة السلطة بالعزوف الانتخابي، فوسائل التواصل الاجتماعي يمكن القول أنها تغلبت على وسائل الاعلام التقليدية، من حيث سرعة تبادل المعلومة وتوجيه الجماهير، ويمكن القول أن وسائل التواصل الاجتماعي تمكنت من احتواء وسائل الاعلام التقليدية، مما يشير إلى الأهمية الكبيرة لوسائل التواصل الاجتماعي، وتمكن النخبة عن التعبير عن رأيها بكل حرية سواء بالكتابة أو فيديوهات مباشرة، والأهم من كل ذلك التفاعل الحيني مع كل الأفراد بدون قيود .

وإضافة إلى المدونات ووسائل التواصل الاجتماعي، توجد المنتديات كأحد تطبيقات الميديا الجديدة، والمنتديات هي عبارة عن تجمعات افتراضية تضم أشخاص ذوو التوجه المشترك، ويعبرون عن آراءهم وأفكارهم وتطلعاتهم اتجاه قضية ما، وهي كانت فرصة متاحة للنخب، للتواجد في منتديات مشتركة كي يعبروا عن آراءهم وتوجهاتهم، ويمكن الإشارة أن النخب في الدول الشمولية والتسلطية تجد صعوبة كبيرة ومضايقات في إقامة تجمعات لإبداء آراءهم وتطلعاتهم حول قضايا الأمة المهمة والمستجدة، لا سيما في الاستحقاقات الانتخابية.

وعليه فقد كانت المنتديات البديل الأمثل، للنخبة لتبادل الآراء وطرح أفكار جريئة والتعبير عن نظرتهم اتجاه الاستحقاق الانتخابي، كما توفر هذه المنتديات إمكانية تجمع النخب المحلية مع نظيرتها المتواجدة خارج الحدود الوطنية مما يعطي للطرح قوة أكبر، كما يمكن للأفراد والجهات الإطلاع على النقاش الدائر في هذه المنتديات وطرح تساؤلاتهم، وقد كانت مهمة ورائدة في بداية الألفية الجديدة قبل أن يتراجع دورها أما البدائل الافتراضية الأخرى سيما وسائل التواصل الاجتماعي التي جمعت كل خاصيات المدونات والمنتديات، ووفرت بديل حقيقي للإعلام التقليدي الذي استغلته النخب وتمكنت من خلاله التأثير في قطاعات واسعة من المجتمع.

المبحث الثاني:

النخب الرقمية والإعلام الافتراضي، تحديات ورهانات

لقد شكلت وسائل الاعلام الافتراضية منعرجا حاسما في إيصال النخب لآرائها وتطلعاتها اتجاه الاستحقاقات الانتخابية، ويمكن وصف تجربتها بالأولى فهي ظهرت مع بداية الألفية الأولى، فهي تجربة قصيرة لكن كانت جد رائدة سواء للنخب في الدول المتقدمة أو نظيراتها المتواجدة في الأنظمة الشمولية والتسلطية، وكما ساهمت الميديا الجديدة في تحقيق العديد من النجاحات كما كان لها أيضا عديد الإخفاقات وهي رهان حقيقي لتجاوز عقبتها وإثبات دورها، وأهم هذه الرهانات والتحديات للنخب الرقمية يمكن إجمالها فيما يلي⁹:

- النخب الرقمية والنخب التقليدية باتا مصطلحين جديدين يعبران عن حالة انفصال بين المجتمع التقليدي والمجتمع الرقمي الافتراضي، بحيث أن النخب التقليدية مرتبطة بالواقع وتواجه تحديات حقيقية سيما في الاستحقاق الانتخابي، وما قد تتعرض له من مخاطر قد تصل الى التصفية الجسدية، ويمكن التواصل معها باستمرار، أما النخب الرقمية فهي تعبر عن حالة اتصال بتكنولوجيات الاتصال الحديثة أي تواجهها افتراضي في ظل انعدام العراقل الحقيقية التي

تواجه النخب التقليدية، وتواجهها مرتبط بمدى ولوجها للشبكات الحديثة وينقطع بانقطاعها، كما أن خاصية المكان تتلاشى فالنخب الرقمية غير محددة بالمكان.

- يطرح الرأي العام الذي تصنعه النخب التقليدية إزاء القضايا الانتخابية وإمكانية التأثير على مسارها جد واد جدا في حين يتلاشى هذا الخيار أمام النخب الرقمية، أي يمكن أن تصنع رأي عام وهمي، بحيث تستطيع حشد مئات الآلاف من المتابعين والمتفقيين حول قضية ما في الميديا الحديثة، لكن التفاعل والنقاش في الميديا لا يمكنه أن يغير الواقع إذا لم ينتقل التعبير إلى الشارع أو التعبير عنه في الاستحقاق الانتخابي، وهنا يطرح السؤال مدى جدية وإيمان المتفاعلين بوسائل التواصل الاجتماعي بما تطرحه النخب المجتمعية.

- حقيقة النخب الرقمية ومسؤوليتها عما تنشره في الميديا الجديدة، فهذه النخب تزداد كلما اقترب الاستحقاق الانتخابي، ومن جهة أخرى فإنه يضع تعريف جديد للنخب قد يختلف عن التعريف الذي قدمه موسكا وباريتو وغيرها ممن اشتغل على حقل النخب، فالنخب الرقمية كمفهوم جديد يعطي تصور خاطئ من حيث عدد المتابعين الذي قد يصل في بعض الحالات إلى بضعة ملايين، والمعروف أن سابقا النخب كانت تستقطب الجماهير من خلال تضحياتها وإيمانها بالقضايا التي تدافع عنها، أما النخب الرقمية فهي من خلال طرح مواضيع الاثارة التي يهتم بها الافراد أكثر من الأفكار، وهذا لا ينطبق على الكل بحيث توجد نخب رقمية وان كانت في حقيقة الأمر تقليدية لكن الظروف أجبرتها على النشاط في العالم الافتراضي تطرح أفكار بناءة وبكل مسؤولية، وتؤكد على أهمية التغيير السلمي واللاعنف من خلال الانتخاب وصناديق الاقتراح، كما تطرح النخب الرقمية مستوياتها التعليمية ومنابعها الفكرية والطرح المجتمعي المستقبلي الذي تنوي الوصول إليه.

- ظهور الحلقة المفقودة، بحيث وبعد ظهور النخب الرقمية ومعها الاعلام الرقمي الافتراضي تبقى الحلقة المفقودة في الانتخاب الافتراضي أو الرقمي، ولأن الانتخاب عملية حاسمة وضرورية مجتمعية لضمان السيورة وتحقيق الأهداف المنشودة، فإن الاقتراع الافتراضي يبقى محفوف بعدد المخاطر قد تتفوق على المخاطر التي تعترض الاقتراع التقليدي لعل أبرزها التزوير، فالأقتراع الافتراضي، قد يتعرض لمخاطر القرصنة والتحكم فيه من قبل دول أجنبية تحاول توجيه العملية الانتخابية بما يخدم مصالحها، وهنا يطرح مبدأ المساس بالسيادة الوطنية، مما يجعل العديد من الدول المتقدمة لا تغامر بالأقتراع الافتراضي، الذي يستحيل استعادة

الأصوات كما هو الحال في الاقتراع التقليدي، وهنا تبقى الإشكالية والعقبة التي تحول دون اكتمال الحلقة، فالميديا الجديدة قدمت الأرضية الخصبة لبروز النخبة الرقمية لكن لم تستطع اقناع الساسة بولوج الانتخاب الافتراضي، والمغامرة.

- ويبقى وصول الاعلام الافتراضي لشرائح واسعة من المجتمع واستخدامه كأحد دعايات الحملات الانتخابية مرتبط بمدى توفر البنى التحتية، فهو اعلام آني ومتجدد بشكل فوري، وإضافة إلى البنى التحتية فهو يتطلب أيضا ترويج الثقافة الإلكترونية بحيث يصبح الجميع منخرط في الشبكة العنكبوتية للإنترنت ويتفاعل بشكل إيجابي، سيما في دول العالم الثالث التي لا تزال تعاني كثيرا من تغطية كامل أراضيها بالشبكة العنكبوتية ذات التدفق المقبول حتى لا أقول العالي، والأهم ذلك كله ضعف حتى في تغطية الهاتف المحمول.

لكن وبالرغم من هذه التحديات إلا أن النخب الرقمية والاعلام الافتراضي له عدة رهانات للرقى بمستوى أدائها بما ينعكس على تحسين الأداء الانتخابي ونشر الوعي المجتمعي، ولعل أبرز هذه الرهانات يمكن إجمالها فيما يلي:

- جعل أداء النخب الرقمية يتماشى مع الأداء الواقعي، أي إزاحة حالة الانفصام بين الواقع الحقيقي والواقع الافتراضي، ولا يمكن أن تتم هذه العملية إلا بجعل العمل الميداني هو الأساسي والقاعدة الحقيقية لأية انطلاقة، بحيث تكون النخب حقيقية وليست وهمية، ومكانه المجتمع قبل كل شيء وتساهم في العملية الانتخابية.

- الاستخدام الأمثل للميديا الجديدة سيما في معالجة الاستحقاق الانتخابي بالنظر للفاعلية التي تقدمها، وعلى أساس هذا يتطلب من النخب أن التركيز على النقاط الجوهرية التي تسير العملية الانتخابية.

- العمل على وضع اطار قانوني وتشريعي للميديا الجديدة يسمح لها بتغطية الانتخابات بشكل قانوني وتمارس نشاطها بشكل عادي كما تمارسه وسائل الاعلام التقليدية، وان كانت الدول الغربية سباقة لمثل هذه الإجراءات، إلا أن الحال في الأنظمة الشمولية والتسلطية لا تزال تراها بعين الريبة، على اعتبارها تتوجس من كل ما هو جديد وتحاول بسط سيطرتها ورقابتها على كل الوسائل الإعلامية، وهذا مالا يتاح لها في الميديا الجديدة عبر مختلف وسائطها، فالتشريع القانوني أكثر من ضروري للنهوض والرقى بأدائها بما يخدم المصلحة الانتخابية.

-كسب الثقة من خلال التوقيع الرقمي للنخب الفاعلة في الميديا الجديدة، وهذا من أجل التايز بينها وبين الأخبار الكاذبة، التي هدفها الأساسي المساس بصدقية العملية الانتخابية أكثر منه تميمها وتصويب عثراتها.

المطلب الأول: النخبة والإعلام جدلية الصناعة والتبعية:

الحديث عن علاقة النخبة بالإعلام هي علاقة ترابطية تلازمية، فلا يمكن الحديث عن نخبة من دون وجود إعلام، ولا يمكن وجود إعلام بدون نخبة، لكن السؤال الجوهرى الذي يطرح نفسه أيهما يصنع الآخر، ومن يتبع من، ولأي منها ترجح الكفة في المواعيد والاستحقاقات الانتخابية.

فالنخبة عندما تخرج من انعزالها الداخلى وانعزالها الخارجى فإنها سوف تبدع وتساهم في صناعة إعلام حقيقى يساهم في العملية الانتخابية، والمقصود بالانعزال الداخلى هو عدم حجز الأفكار التى يمتلكونها وجعلها حبيسة عقولهم أو لا تخرج من مدرجات الجامعة ومجالسهم الضيقة، فكسر هذا الحاجز واندماج النخب فى المجتمع والتفاعل مع قضاياها سيما الانتخابية فهو عمل يملأ من خلاله الساحة، ويضع للإعلام المادة التى يحتاجها، أما الانعزال الخارجى فيقصد به تناول القضايا الحقيقية للسكانة، ومواجهة السلطة بالفكرة البناءة، وتعزيز الرابط الانتخابى باعتباره محور التغيير وأساس لعمل سياسى حقيقى¹⁰.

وانطلاقاً من قوة أفكارها وتأثيرها فى الجماهير العريضة فإن الإعلام سيكون فى يد النخبة لتكون أداة حقيقية لصناعة رأي عام مؤثر وفاعل وله موقف من العملية الانتخابية، لكن فيما سبق حاولت السلطة التركيز على مراقبة الاعلام وجعله فى يد النخبة التابعة لها والتي تبرر العملية الانتخابية للسلطة الحاكمة، لكن الأمر تراجع كثيراً مع ظهور الإعلام الرقوى وفضائيات وقنوات وجرائد عبر وطنية، وزاد من ترجيح الكفة أكثر ظهور الميديا الجديدة التى باتت متنفس حقيقى للنخب الفاعلة، فباتت تملك قنوات على شبكة التواصل الاجتماعى لها متابعين قد يتجاوز فى بعض الفترات القنوات التقليدية رغم ما تحظى به من تمويل ودعم ودعاية من السلطة الحاكمة، وهنا تتأكد فرضية النخبة هي من تصنع الاعلام.

ومن منطلق الوظيفة الأولى للإعلام من خلال نقل تصورات النخب للجماهير فإنها حافظت على هذه الوظيفة من منطلق امتلاك المعلومة، وانفراها بالحصريّة، وهنا يجد الإعلام نفسه تابعاً للنخبة ولا يمكنه الاستغناء عنها، إذ تعتبر المعلومة هي رأس مال الإعلام فبدون المعلومة لا يمكن أن يوجد إعلام ومن يتولى صنع المعلومة هي النخبة، ويمكن القول أن هذه

النقطة تلتقي فيها النظم الديمقراطية مع النظم الشمولية والتسلطية ، مع فارق أن النظم الديمقراطية تتمتع المعلومة فيها بهامش كبير جدا من الحرية والاستقلالية وإمكانية النقد والمراجعة وهو غير متاح في الجهة الأخرى.

ومن جهة أخرى ومع تطور النظريات الإعلامية وتعدد الوظائف، تمكن الاعلام من كسر القاعدة السابقة، وتمكنه من صناعة نخب مجتمعية في الاستديو الإعلامي، لا سيما في المواعيد الانتخابية المهمة والحاسمة، فالإعلام وابتاع نظريات التسويق تمكن من جلب أفراد قد لا يعرفهم المجتمع ولا يملكون أي تاريخ أو رصيد معرفي حقيقي يعمل على تسويقهم للعامة، وإظهارهم على أنهم أصحاب مشروع مجتمعي وتنموي يمكن الوثوق به، ضف استغلال الاستحقاق الانتخابي، وكثرة الظهور معها واستخدام نظام المحاكاة، أي المقارنة وتشبيهم بنخب حقيقية أخرى، هنا يمكن القول أن الإعلام تمكن من صناعة نخبة.

لكن السؤال المطروح هل هذه نخبة حقيقية أم نخبة وهمية؟ وهل تعبر عن الطرح المجتمعي أو توجه السلطة؟ حقيقة هذه النخبة المصطنعة إعلاميا والتي تزداد بشكل متسارع عقب أي استحقاق انتخابي يمكن أن تكون نخبة ويمكن أن تنزل حتى إلى الشارع والعالم الحقيقي، لكن لا تستطيع الصمود أمام التحديات الحقيقية، فهي صنعت في المخابر الإعلامية وليس من عمق المجتمع وانشغالاته ومشاكله اليومية، كما أن هذه النخب لا تستطيع البقاء بدون وسائل الإعلام، وبما أن الأخيرة هي من تقف وراء صناعتها فهي كذلك تستطيع التخلي عنها وصناعة بديل آخر عنها عقب كل استحقاق انتخابي، بما يتماشى وطبيعة المرحلة وبذلك تكون النخبة الأولى هي نخبة وهمية من صناعة الورق.

ومن جهة ثانية فإن صناعة النخب في المخابر الإعلامية ظاهرة غير مرتبطة بدول العالم الثالث والأنظمة التسلطية، فهي موجودة في الدول المتقدمة والهدف منها توجيه الرأي العام نحو قضية ما أو التأكيد على الاستحقاق الانتخابي، لكن أجهزة الرقابة سيما الاجتماعية منها تستطيع كشف زيف هذه النخب الوهمية وتلتف دوما خلف النخب الحقيقية، فهامش الحرية والقوانين الدستورية يؤطران العملية السياسية والانتخابية، أما الأنظمة الشمولية والتسلطية فتلجأ إلى صناعة النخب في المخابر الإعلامية للترويج لمشروعها الانتخابي ومن جهة أخرى تبيض صورتها أمام العالم وإيهامه باحترام العملية الديمقراطية، كما تهدف أيضا لملء الفراغ الذي تسببه النخب الحقيقية لرفضها المشاركة في الترويج للمشروع الأيديولوجي للسلطة.

لكن صناعة النخب إعلاميا ليست بالضرورة صناعة فاشلة، فالظاهرة الإنسانية تمتاز بعدم الثبات وعدم إمكانية التعميم، فهناك من النخب لم تكن معروفة لكن الإعلام فتح لها المجال لتفجير كل طاقاتها.

المطلب الثاني: المسؤولية الأخلاقية للنخب والاعلام إزاء الاستحقاق الانتخابي

الاستحقاق الانتخابي يمكن وصفه بأعظم ابداع واختراع وصلت إليه البشرية لحل مشكلة السلطة وما يترتب عنها من تبعات، والاستحقاق الانتخابي تحاط به مجموعة من المتغيرات والظروف لا يمكن ان يكون بدونها ويتأق أي نجاح بغياها، لعل أبرزها النخبة والاعلام، وحتى يكون دورهما مسؤولا لا بد أن يتحليا بعدد المعطيات لعل أبرزها:

- الاتفاق على أن الانتخابات هي عملية ضرورية لانتقال السلطة والحفاظ على الاستقرار المجتمعي وأنه الوسيلة الوحيدة لاتمام هذه العملية، وعليه يتم نبذ جميع المظاهر الأخرى وانكارها.
- التحلي بالصدق والموضوعية، والمساهمة بشكل حقيقي وفعال في إنجاح الاستحقاق الانتخابي، فالصدق والموضوعية يجعل الفرد يضع ثقته في النخبة وفي الاعلام ويزيد من نسبة المشاركة ومن ثم نجاح الاستحقاق الانتخابي.

- النخبة والاعلام علاقة تكاملية تعاونية، يعملان معا لغاية مهمة وهي إنجاح الاستحقاق الانتخابي عبر الالتزام بالضمير المجتمعي بالنسبة للنخبة بطرح أفكار بناءة للعملية الانتخابية، والالتزام بالوابع الأخلاقي المهني بنقل الواقع دون أي مزايدات أو حسابات أخرى من شأنها التأثير على العملية الانتخابية والمساس بمصداقيتها.

- يجب على السلطة ان تضع الثقة في النخب وتفتح لها الاعلام ووضع إطار قانوني يمنع أي انحراف خصوصا في الاستحقاق الانتخابي، والتأكد على الاحترام المتبادل لتحقيق الأهداف المجتمعية والانتقال السلمي للسلطة عبر الانتخابات.

الخاتمة:

الانتخابات هي حدث اجتماعي مهم تعمل جميع دول العالم على الالتزام بمواعيده وهناك من تحقق لكنها تحاول الالتحاق ولو بشكل صوري، والعملية الانتخابية حتى يتسنى لها النجاح لا بد من الأخذ بأسبابها، ولعل أبرز مكامن نجاح العملية الانتخابية تظافر جهود النخبة وتعاونها مع الاعلام الهادف ومعها التزام السلطة بالوفاء لتعهداتها وإشاعة الحرية واحترام النظام الدستوري المؤطر للعمل السياسي، ومن جهة أخرى يجدر التذكير بل التأكيد على أن دور

النخبة والإعلام لا يبدأ مع الاستحقاق الانتخابي وينتهي معه بل هو عملية مستمرة إلى ما بعد الانتخابات لتحقيق الأهداف المجتمعية واستمرار الدولة وترسيخ الفعل الديمقراطي لدى الفرد والساكنة.

الهوامش:

- 1 رويل نوال، "واقع الاندماج المجتمعي للنخبة، ودورها في بناء المجتمع الجزائري دراسة سيكولوجية" مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، الجزائر، العدد 44 ديسمبر 2015 ص 145-154
- 2 رياض طاهير، عريب مختار، "مفهوم الطبيعة البشرية وأبعادها المادية والسيكولوجية في فكر توماس هوبز السياسي" مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 26 سنة 2015 ص 257-260
- 3 ريان الحاح، "الإنسانية والمواطنة في فلسفة جون لوك" مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع، عدد 03 سنة 2008 ص 266-257
- 4 سارة صبار، مصطفى كحل، "التأصيل الفلسفي للمواطنة الفعلية جون جاك روسو نموذجاً" مجلة آفاق علمية، مجلد 12- عدد 03 سنة 2019 ص 87-100
- 5 جمال قوعيش، "مقاربات الإعلام المعاصرة قراءة في الأسس والمنطلقات" مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الجلفة، مجلد 08 عدد 01 سنة 2016 ص 74-86
- 6 مصطفى حميد كاظم الطائي، "النظريات المفسرة للعنف وخطاب الكراهية في وسائل الإعلام" المجلة الجزائرية للاتصال، مجلد 19 عدد 02 سنة 2020 ص 34-52
- 7 منية قوايسي، "الميديا الجديدة ونشر القيم في المجتمع الافتراضي" المجلة الدولية للاتصال الاجتماعي، مجلد 06 عدد 04 سنة 2019 ص 10-20
- 8 سعيدة عباس، "الميديا الجديدة: المفاهيم النظرية والقراءات النقدية"، مجلة الإحياء، مجلد 20 عدد 27 سنة 2020 ص 805-824
- 9 مسعودة طلحة، "الهوية الرقمية ومآزق الاستخدام والخصوصية"، مجلة التغير الاجتماعي، مجلد 04 عدد 01 سنة 2020 ص 133-154
- 10 أمين منصور وافي، محمود يوسف أحمد اللوح، "اعتماد النخب الإعلامية الفلسطينية على صحافة المواطن كمصدر للمعلومة، وانعكاسها على المهنة، دراسة ميدانية في محافظات قطاع غزة"، مجلة الحكمة للدراسات الإعلامية والاتصالية، مجلد 08 عدد 04 سنة 2021 ص 100-161